

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 9 أغسطس 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6412)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 الشباب ودوره في مشروعات المستقبل

### الإمارات اليوم

03 زايد أسس نموذجاً تنموياً ملهماً

### تقارير وتحليلات

04 القطاع الزراعي في الإمارات.. مبادرات تعزز السلامة والاستدامة

05 هل ثمة تعاون بين «طالبان» و«داعش» في أفغانستان؟

06 واشنطن بوست: حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا تلوح في الأفق

### شؤون اقتصادية

07 أبوظبي تمنح صندوق «1 ام دي بي» الماليزي مهلة إضافية للدفع

### متابعات عالمية

08 ضوء أخضر للجيش الأمريكي لإسقاط طائرات موجهة يملكها أفراد



## الشباب ودوره في مشروعات المستقبل

تزامناً مع احتفال العالم باليوم العالمي للشباب الذي يوافق اليوم الأربعاء التاسع من أغسطس، تحيي دولة الإمارات العربية المتحدة هذه المناسبة بمضاعفة الجهود لتوفير أحسن الظروف للنهوض بالشباب، وذلك من خلال تبني العديد من المبادرات، ووضع البرامج والخطط المتنوعة بهدف تطوير السياسات الحكومية الشبابية وتحفيز القطاع الخاص لفتح أبوابه أمام مساهمة الشباب، ومواكبة دور الأسرة ودعم المبادرات الفردية الشبابية، وهي جهود تتوحد وتتداخل لجعل الوطن يستفيد من أكبر قدر من أبنائه الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو التنمية. وقد أثمرت تلك السياسة، عدداً من النتائج على المستوى الوطني، حيث باتت دولة الإمارات اليوم تسجل أكبر نسبة نمو في المنطقة اعتماداً على طاقاتها الشبابية وبت حضورهم في الأنشطة داخل الدولة وخارجها أمراً مشهوداً في معظم المناسبات والفعاليات والأنشطة التنموية الدولية، محققين إنجازات كبيرة ترسخ المكانة الرائدة لدولة الإمارات يوماً بعد يوم، وهو ما حقق قيمة معنوية زادت من التراكم الكمي والكيفي لمسار التنمية الذي وضع أسسه الأولى، الجيل المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو جيل نحتفل اليوم برمزه الخالد، المغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، فهو أبو النهضة الإماراتية الذي يتفياً كل مواطن ومقيم بظلال شجرة عطاءه الوارفة وينعم باستمرار إنجازاته على يد القيادة الرشيدة الحالية. وهي قيادة لم تدخر أي جهد لجعل الشباب في صميم أولوياتها، فقامت بتنمية مهاراته وطورت كفاءته، فحصدت بتلك الجهود جيلاً وطنياً مشبعاً بالقيم الوطنية والانتماء، وها هي اليوم تواصل العطاء نفسه بتقويمها المستمر لما تحققت من إنجازات.

وفي سياق التقويم المستمر لأداء الشباب وتحديد مدى استجابة إنجازاته مع الشعارات والأهداف التي تضعها الدولة نصب أعينها، يأتي حرص القيادة الرشيدة على مواكبة المراحل التي وصلتها كل المشروعات، وهو حرص ينسجم مع طبيعة المحاسبة والمراجعة والتقويم. وفي هذا السياق يندرج تركيز صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، على أهمية تفعيل دور ومشاركة الشباب خلال اطلاع سموه على آخر المراحل التي وصلت إليها أعمال الإنشاء الجارية في موقع إكسبو 2020 دبي ورصد آليات عمل الموظفين والإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن على صعيد التحضيرات الجارية للاستضافة، حيث شدد سموه على أهمية تعزيز مشاركة الشباب في رحلة التحضير لإكسبو 2020 دبي، إضافة إلى تفعيل دورهم في عمليات التخطيط له، وتقويم الإرث الاجتماعي والاقتصادي والمادي والمعنوي الذي ستركه وراءه. مؤكداً سموه في الوقت ذاته أهمية دور آلاف المتطوعين الذين سيتم توظيفهم لضمان تجسيد ثقافة وقيم دولة الإمارات خلال إكسبو 2020 دبي الذي يُتوقع أن يستقطب 25 مليون زائر، 70% من خارج الإمارات.

إن اهتمام القيادة الرشيدة بدمج الشباب الإماراتي في كل المشروعات الوطنية الكبرى، لا يأتي من مجرد حرصها على توفير فرص عمل، وإنما يأتي كذلك من سعي القيادة لدفع الشباب إلى أن يكونوا جزءاً من صناعة التقدم والازدهار داخل بلدهم، كما ينطلق من رغبة القيادة في تهيئة أجيال المستقبل لتحمل المسؤوليات الكبرى التي ستلقى على عاتقهم في السنوات القليلة القادمة، وخصوصاً أن المكانة الكبيرة التي تحتلها دولة الإمارات اليوم، تجعل منها وجهة أولى للعديد من مؤسسات الاستثمار والإعمار الدولية، وهو ما يتطلب خبرات وطنية قادرة على التعامل مع كل الظروف وتمتلك آليات الحلول المستدامة لمواجهة تحديات العصر.

إن مثل هذه الرؤية التي تمتلكها القيادة الرشيدة بخصوص تنمية البلد، أسهمت بشكل مباشر في جعل دولة الإمارات تحتل دائماً موقع الصدارة في العديد من المجالات، وليس الاهتمام بالشباب سوى دليل على بعد تلك الرؤية وقدرتها على استشراق مستقبل الوطن.

## زايد أسس نموذجاً تنموياً ملهماً

يأتي إعلان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، عام 2018 عام زايد، بالتزامن مع ذكرى مرور مائة عام على ميلاد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي يصادف تاريخ توليه مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في 6 أغسطس عام 1966، ليتيح لنا الفرصة لتسليط الضوء على جانب مهم ورئيسي في مسيرة حكم هذا القائد العظيم، وهو المسيرة التنموية الفريدة التي غرس بذورها منذ قيام اتحاد دولتنا الحبيبة، وها نحن اليوم نحصد ثمارها الذي يتجسد في تلك المكانة الاقتصادية التي باتت تتبوأها دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ويعود الفضل في ذلك إلى الرؤية الاستشرافية المبكرة التي انتهجها الوالد المؤسس، رحمه الله تعالى.

إن ما وصلت إليه الدولة اليوم من مكانة اقتصادية لم يأت من فراغ وإنما نتج من رؤية استراتيجية عمدت إلى تحقيق الاستدامة والشمولية، واستهدفت نمو وتطوير كل القطاعات، الصناعية والزراعية والتجارية والعقارية وغيرها، وهي التي أسهمت في رفد الحياة الاقتصادية في الدولة بمزيد من التنوع الذي يسهم في تحقيق عائدات أكبر وترسيخ مكانة أهم على الخريطة الإقليمية والعالمية، فقد أرسى الشيخ زايد رحمه، الدعائم الأساسية لتحويل الإمارات إلى مركز اقتصادي وتجاري عالمي، كان من بينها البنية التحتية بما فيها الموانئ والمطارات وشبكة الطرق والاتصالات المتطورة والتكنولوجيات الحديثة والمناخ الاستثماري الحر، بالإضافة إلى توظيف عائدات النفط في بناء اقتصاد قوي ومتماسك، ما أسس لقاعدة صلبة كانت بمنزلة الأساس الراسخ لتنمية اقتصادية شاملة تمهد الطريق أمام الدولة لتكون في مصاف الدول المتقدمة.

لقد وضع مؤسس الدولة وباني نهضتها، معالم طريق واضحة للتنمية في المجالات كافة؛ لينعم كل من يعيش على أرض الإمارات برغد العيش والحياة الكريمة، وأهم ما يميز التجربة التنموية للإمارات هو الاهتمام منقطع النظير الذي أولاه القائد ذو الرؤية المستنيرة لبناء الإنسان والاستثمار فيه، والنابع من إيمانه بأن الإنسان المتمسك بالعلم والمعرفة والمتمسك بالقيم والمبادئ هو السبيل إلى تحقيق الرؤى والنهوض بالدولة، ومنذ الوهلة الأولى سخر جهوده للاستثمار في الإنسان وليس النفط، وتلك الرؤية الاستشرافية هي ما جعلنا في مأمن اليوم من الصعاب والتحديات المختلفة التي تفرض علينا، وباتت الإمارات نموذجاً ملهماً يحتذى من الكثيرين.

إن إعلان عام زايد، يعد دفعة جديدة تضخ الحماسة في نفوس أبناء الأجيال الناشئة لاستكمال مسيرة هذا القائد العظيم، كما أن الحفاوة التي استقبل بها الشعب الإماراتي والعربي، إعلان عام زايد ما هي إلا دلالة على ما بناه هذا القائد الفذ من سمعة تزخر بالتقدير والحب، وهو ما يبرهن على أن هذا القائد قدم نموذج قيادة قلما يتكرر، ما خلد اسمه في التاريخ، وفي إطار الإشادة بالتجربة التنموية التي قدمها القائد زايد، طيب الله ثراه، أكدت فعاليات اقتصادية ورجال أعمال، أن إعلان عام زايد، يعد تأكيداً للمكانة الرفيعة والاستثنائية التي يتمتع بها القائد المؤسس في قلوب أبنائه. وهناك إجماع على أن المغفور له الشيخ زايد، أسس لتجربة تنموية شاملة لبناء الدولة، كان أهم دعائمها بناء الإنسان الذي وجد في قائده رمزاً عالمياً للحكمة والخير والعطاء.

عندما أسس المغفور له الشيخ زايد، اتحاد الدولة، وظهرت أهدافه التنموية ورؤياه الطموحة إلى أبعد الحدود، شكك الكثيرون في إمكانية تحقيق تلك الرؤى التي كانت معجزة يصعب تحقيقها على أرض الواقع، واليوم وبعد مرور السنوات، برهنت دولة الإمارات قيادة وشعباً للعالم أجمع، أنها لم تكن مجرد أحلام، بل كانت خطى مدروسة ورؤى تنموية شاملة، لم تغفل عن أي جانب من الجوانب التنموية، وتلك الأسس هي ما جعلنا على ما نحن عليه اليوم بفضل القائد المخلص لوطنه، وغدت الإمارات نموذجاً تنموياً فريداً يشار إليه بالبنان على مستوى العالم. وتستمر مسيرة التنمية الفريدة لدولة الإمارات بجهود القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

## القطاع الزراعي في الإمارات.. مبادرات تعزز السلامة والاستدامة

اكتسبت دولة الإمارات العربية المتحدة سمعة عالمية في تحقيق تحولات مفصلية في القطاع الزراعي في الدولة؛ فتحوّلت مساحات واسعة من الصحراء، إلى أراضٍ زراعية خصبة، وأسست الدولة سياسات زراعية اهتمت ببناء السدود، وتسوية الكثبان الرملية، وإنعاش النظم التقليدية للري، التي أوصلت الدولة إلى إنتاج ما يقارب 50 صنفاً من الخضراوات والفواكه حالياً.

مساحة الأراضي الزراعية 33 مرة خلال الفترة نفسها، وشغلت المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة 36%، تليها المحاصيل الحقلية بنسبة 8%، بينما شغلت محاصيل الخضراوات ما نسبته 3% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في عام 2016.

باتت الإمارات تصدّر اليوم الأسماك والدواجن والبيض ومشتقات الحليب، فضلاً عن الخضار والفواكه، إضافة إلى أنها تحتل مراتب متقدمة عالمياً في تصدير التمر، حيث يوجد فيها أكثر من 44 مليون شجرة نخيل، ونحو 200 نوع مختلف من ثمرة البلح، وتنتج حوالي 250 ألف طن متري سنوياً. إضافة إلى التوسع في إنشاء المزارع العضوية المواكبة لتزايد الطلب الاستهلاكي على الغذاء العضوي، ما يفتح المجال أمام استثمارات أكبر في هذا القطاع لاحقاً.

لقد توجهت دولة الإمارات، عبر تبنيها سياسة الابتكار والتطوير، إلى الزراعة المائية، إذ يُزرع النبات في ماء ممزوج بمعادن ومغذيات من دون تربة، ليسهم ذلك في رفق القطاع الزراعي بمنتجات جديدة، ويحقق في الوقت ذاته مساهمة في الحفاظ على الماء، لكونها تتيح إعادة استخدامه، وتسمح للنبات أن ينمو بوتيرة أسرع، من دون الحاجة إلى مساحات كبيرة. فاهتمام المؤسسات الرسمية في الدولة بمتابعة ما يستجد على الأساليب الزراعية المائية، ونقل تقنياتها الحديثة إلى المزارعين، أسهم في نمو القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل لافت للنظر.

إن دولة الإمارات أولت جهوداً حثيثة لتحقيق استدامة القطاع الزراعي، والأمن الغذائي، فتطور القطاع الزراعي بشكل سريع منذ عام 1971، وبُذلت العديد من الجهود الحكومية في مجال حماية المخزون السمكي، بمبادرات تعزز سلامة الغذاء واستدامة الإنتاج؛ كإطلاق المحميات والكهوف الصناعية، والاهتمام بتربية ورعاية المواشي، اتساقاً مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 التي تتضمن 17 بنداً، والتي أقرتها الأمم المتحدة، وبدأت في تفعيلها منذ بداية العام الجاري.

تعد وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات، من الجهات الفاعلة في المبادرات الزراعية، بهدف تعزيز الإدارة المتكاملة لاستدامة الموارد المائية والبيئية، والوقاية من الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية المعدية، وتعزيز سلامة الغذاء واستدامة الإنتاج المحلي، وضمان تقديم كل الخدمات الإدارية، وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، من خلال وضع استراتيجيات وسياسات بيئية ومائية وزراعية وحيوانية وسمكية، تساهم في تأمين الأمن الغذائي للدولة.

ومؤخراً، أعلنت الوزارة تبنيها ستة برامج للدعم المادي والعيني والتقني والفني للمزارعين، في مختلف إمارات الدولة، تعزيزاً للمنتجات الزراعية المحلية والتوسع في مجالات الزراعة المائية والعضوية، وحققت زيادة في المساحات المزروعة، باستخدام أساليب الزراعة المائية وصلت إلى 33.5% خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بينما بلغت مساحة الزراعة العضوية نحو 45 ألفاً و890 دونماً.

وفي إمارة أبوظبي، ولتنفيذ أولويات أجندة السياسة العامة في وجود قطاع زراعي مستدام، يحافظ على البيئة، ويسهم في تعزيز الأمن الغذائي للإمارة، تم نقل صلاحيات قطاع الزراعة إلى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، لرسم السياسة العامة للقطاع الزراعي. وتم تأسيس مركز خدمات المزارعين، لتطبيق أحدث النظم والممارسات الزراعية الجيدة، وتقديم الدعم اللوجستي الفني للمزارعين، وتطوير مراكز التسويق وتحسين تنافسية المنتج الزراعي المحلي للإمارة.

وفي آخر تقرير للكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي 2017، احتلت الإمارة في المجال الزراعي مكانة عالمية مرموقة، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في أنشطة الزراعة والحراثة وصيد الأسماك 4.6% في عام 2016، وتضاعف عدد الحيازات الزراعية 38 مرة، من 634 حيازة عام 1971 إلى 24,018 حيازة عام 2016، وتضاعفت





فيما تواجه إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، صعوبات في صياغة استراتيجية جديدة تجاه أفغانستان، فإن ما تم تداوله مؤخراً عن أن ثمة تعاوناً بين حركة «طالبان» وتنظيم «داعش» في أفغانستان، بغض النظر عن صحته، إنما هو بمنزلة إنذار جديد يذكر بمدى الخطورة التي وصل إليها الوضع الأمني في ذلك البلد منذ أن أنهى التحالف الذي يقوده حلف «شمال الأطلسي» (الناتو) مهمته القتالية الرئيسية هناك في عام 2014.

## هل ثمة تعاون بين «طالبان» و«داعش» في أفغانستان؟



والأوزبك والبنجاب، وهي لغة مستخدمة في إقليم البنجاب الباكستاني. صحيح أن «طالبان» أكدت سيطرتها على الصياد، وهي منطقة استراتيجية على بعد حوالي 15 كيلومتراً من عاصمة إقليم ساري بول الشمالية، لكنها نفت أي تعاون مع تنظيم «داعش»، وقالت إن هذه المزاعم تهدف إلى تشويه سمعتها، وقال الناطق باسم الحركة، ذبيح الله مجاهد: «كانت عملية مستقلة لمجاهدينا، وغضنفر هو قائدنا في ساري بول، إنما أساء السكان الفهم».

وسواء صح التعاون بين التنظيمين أو عدمه، وحتى تتكشف حقيقة ما يدور في الخفاء، فإن ما هو معلن منذ ظهور «داعش» في أفغانستان هو أن التنظيمين عدوان لدودان لبعضهما بعضاً، بل إن الخبراء يتحدثون عن أن «طالبان» التي ترفض تقاسم الكعكة مع تنظيم يختلف عنها أيديولوجياً، وتخشى فقدان السيطرة على تهريب المخدرات وسواها من موارد التمويل غير الشرعية، أسهمت بدور لافت للنظر في التصدي لتوسع «داعش» في أفغانستان. ولا يمنع ذلك المراقبين من التحذير من أن أي تعاون خفي أو علني، حالي أو مستقبلي، بين هذين التنظيمين المتطرفين، سينذر بفصل أكثر انحداراً في المشهد الأمني الأفغاني المتأزم بالأساس، وهو ما لا يجب أن تغفله استراتيجية إدارة ترامب المرتقبة في هذا البلد.

الاتهام الأول من نوعه من قبل السلطات الأفغانية لكل من حركة «طالبان» وتنظيم «داعش» بوجود تنسيق بينهما وتنفيذهما أول عملية مشتركة لهما أوقعت عشرات الضحايا في قرية ميرزا أولانغ الشيعية، في إقليم ساري بول بشمال أفغانستان يوم السبت الماضي، جاء ليكون ناقوس خطر يدق من جديد للتحذير من أن سيناريوها أكثر قتامة ربما تجد كابول وواشنطن وحلفاء التصدي للإرهاب أنفسهم أمامه في أفغانستان، ولاسيما أن الخبراء والمراقبين لا يخفون أن وجوداً كهذا التعاون سيفضي إلى مآلات كارثية لن تعيد أفغانستان إلى نقطة الصفر وحسب، أي إلى ما قبل التدخل الأمريكي عام 2001، بل ستوقع هذا البلد ومواطنيه في دوامة من العنف والفوضى والطائفية لا أحد يمكن أن يتنبأ بنتائجها، فضلاً عن الضرر الذي سيلحق بجهود الحرب العالمية ضد الإرهاب والتطرف، ولاسيما مع تنامي التحذيرات بأن القضاء على «داعش» في العراق وسوريا، من شأنه أن يجعل أفغانستان أحد أبرز الخيارات المتاحة أمام التنظيم المتطرف للتموضع والتمركز من جديد.

الاتهام الأفغاني جاء على لسان المتحدث باسم حاكم إقليم ساري بول، ذبيح الله أماني، حيث قال: «قتل متمرّدو طالبان نحو 50 شخصاً، معظمهم مدنيون رمية بالرصاص أو إعداماً، وبعضهم قطعت رؤوسهم»، مضيفاً أن عدداً من الضحايا ينتمون إلى الشرطة المحلية في الريف. واتهم أماني «داعش» و«طالبان» بتنفيذ العملية المشتركة، إذ إنهما كلفا قوات في الأقاليم الأخرى بتنفيذ الهجوم على ميرزا أولانغ، موضحاً أن العشرات من متمرّدي «طالبان» ومقاتلي «داعش» الخاضعين إلى شير محمد غضنفر، وهو قائد محلي بايع تنظيم «داعش»، وصلوا إلى المكان بعد ظهر الخميس الماضي. كما نقل مسؤولون أفغان عن قرويين أن نحو 600 مقاتل أجنبي بينهم مقاتلون في ما يبدو من «طالبان» و«داعش» اجتاحوا قرية ميرزا أولانغ، مشيرين إلى أن العديد من المقاتلين يتحدثون لغات التركمان

## واشنطن بوست: حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا تلوح في الأفق

انزلقت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا إلى نقطة حضيض جديدة، في ظل موجات من العقوبات والأعمال الانتقامية المتصاعدة، وهكذا بعد مرور خمس وعشرين سنة على نهاية الحرب الباردة، عادت العلاقات بين البلدين إلى حالة من الجمود التام. فماذا حدث؟ هذا ما تناولته صحيفة «واشنطن بوست» في افتتاحيتها.

ترامب. نعرف أن الرئيس بوتين ثارت ثائرتة على خلفية تأييد كلينتون الصريح لمبدأ حرية التعبير في أثناء الاحتجاجات التي خرجت ضده في الفترة 2011 - 2013، لكنه مخطئ بالكلية في ظنه أن الولايات المتحدة هي التي دبرت تلك القلاقل. وينكر الرئيس بوتين ومعاونوه بشكل مثير للسخرية أنهم حاولوا التدخل في الانتخابات الأمريكية، لكنهم يقيناً يعرفون بالضبط ماذا حدث وكيف حدث. لم تأتِ العقوبات التي فرضها الرئيس باراك أوباما في ديسمبر الماضي وشدد عليها الكونغرس مؤخراً من فراغ، بل هي ردة فعل منطقية تجاه محاولة الرئيس بوتين التدخل في الديمقراطية الأمريكية.

فهل عادت هذه الاختيارات بعواقب إيجابية بالنسبة إلى روسيا أو الاستقرار العالمي؟ هكذا تتساءل الصحيفة وتجبب بقولها: يتصرف الرئيس بوتين كما لو كان يؤمن بأن روسيا واثقة بنفسها. ربما في عالمه ذي المحصلة الصفرية، يجد شعوراً بالرضا عندما يرى الفوضى تكتسح السياسة الأمريكية، لكن تكتيكاته أتت بنتيجة عكسية تماماً في كل من أوكرانيا والولايات المتحدة. وقد تكبدت روسيا واقتصادها وشعبها خسائر فادحة بسبب اختيارات الرئيس بوتين. واختتمت الصحيفة افتتاحيتها

بالقول: «إننا نؤمن منذ زمن طويل بأن الانخراط الأمريكي - الروسي لا غنى عنه لتفادي الحسابات الخاطئة، وما زال مهماً لكل من واشنطن وموسكو أن تُبقيا على قنوات الاتصال مفتوحة بينهما. لكن لا ينبغي أن يتوقع الرئيس بوتين أن الغرب سيغفر له فجأة اختياراته السيئة أو ينساها. وسيكون الأكثر صواباً وحكمة من جانبه أن يتعامل مع المصدر الأساسي للتوتر بدلاً من أن يقضي وقته لا يفعل شيئاً سوى التآمر على سبل جديدة لتصعيده».



إن ما أغضب الرئيس بوتين هو القرار الذي اتخذته أوكرانيا بإبرام معاهدة مع الاتحاد الأوروبي

وقالت الصحيفة الأمريكية: إنه لم يحدث التوتر الراهن لأن الولايات المتحدة أرادت فجأة عودة خصمها القديم، بل ما حدث إنما كان استجابة لاختيارات سيئة أقدم عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وقد اتُخذت هذه الاختيارات عمداً في موسكو، ربما لأسباب خاصة بالرئيس بوتين تتعلق بالشأن السياسي الداخلي والسياسة الخارجية. وهي السبب الأول للتوتر الذي نراه الآن. ولفتت الافتتاحية النظر إلى أن الرئيس بوتين اختار انتزاع السيطرة على شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، وضمها إلى بلاده، ثم التحريض على عصيان مسلح في جنوب شرق أوكرانيا في عام 2014، منتهكاً بذلك جميع أعراف السيادة الوطنية المعمول بها فيما بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الحرب التي دارت في منطقة دونباس تكتيكاً اتبعه الرئيس بوتين لإثارة المزيد من القلاقل في أوكرانيا، بعد أن فر حليفه الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش من قصره في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية. إن ما أغضب الرئيس بوتين هو القرار الذي اتخذته أوكرانيا بإبرام معاهدة مع الاتحاد الأوروبي، لكن أوكرانيا ليست دولة تابعة لروسيا، كما أن ادعاءات الرئيس بوتين بخصوص امتلاكه مجال نفوذ هي ادعاءات واهية.

وجاءت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا رداً على نزوة الرئيس بوتين غير المدروسة التي دفعته إلى استخدام العنف كأداة للترهيب.

وثمة اختيار آخر من الاختيارات السيئة والمتمعدة، وهو التدخل في الحملة الانتخابية الأمريكية. ولا يستطيع الرئيس بوتين أن يتنصل من المسؤولية عن المحاولات الروسية الرامية إلى إفساد ترشح وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، وربما إمالة كفة الانتخابات نحو دونالد

## أبوظبي تمنح صندوق «1 إم دي بي» الماليزي مهلة إضافية للدفع

«آبيك» حينها. ولكن «1 إم دي بي» تأخر عن مواعده النهائي الأول الأسبوع الماضي ومُنح خمسة أيام إضافية لیسدد المبلغ قبل أن يتم فرض التزامات جديدة عليه. وقالت آبيك في بيان إنه سيتم دفع نصف المبلغ في 12 أغسطس والنصف الآخر بحلول 31 الشهر ذاته. مؤكدة أنها أبلغت بورصة لندن أنها منحت «1 إم دي بي» مهلة «حتى 31 أغسطس 2017 لإكمال تسديد التزاماته المالية».



أعلن صندوق ماليزيا الاستثماري (1 إم دي بي)، أمس الثلاثاء، أنه حصل على مهلة إضافية لدفع أكثر من 600 مليون دولار لأبوظبي لتسوية ديونه بعدما تأخر عن مواعده النهائي الثاني. ووافق «1 إم دي بي» في إبريل على دفع ما يقارب 1,2 مليار دولار لشركة الاستثمارات البترولية الدولية (آبيك) المملوكة لأبوظبي لتسوية ديونه. وقضى الاتفاق بأن يتم دفع نصف المبلغ بحلول نهاية يوليو بينما سيتم سداد باقي المبلغ أواخر العام، حسبما أفادت

## الحساب الجاري في اليابان يسجل رقماً قياسياً

توسع فائض الحساب الجاري لليابان في النصف الأول من العام الجاري إلى أعلى مستوياته منذ عام 2007 مع ازدياد أرباح الاستثمارات الأجنبية، برغم ارتفاع أسعار الطاقة الذي أدى إلى ارتفاع القيمة الإجمالية لواردات البلاد، وفقاً لبيانات وزارة المالية في طوكيو. وبلغ الفائض 10.51 تريليون ين /95 مليار دولار/ في فترة يناير- يونيو، بزيادة بنسبة 0.3% مقارنة مع العام السابق. وارتفع الفائض في حساب الدخل الأساسي، الذي يعكس حجم أرباح اليابان من استثماراتها الخارجية، بنسبة 2.2% إلى 9.76 تريليون ين. وانخفض فائض اليابان التجاري بنسبة 11.7% ليصل إلى 2.05 تريليون ين وسط ارتفاع واردات النفط الخام. وارتفعت الصادرات بنسبة 10.1% إلى 37.31 تريليون ين من حيث القيمة، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 11.8% إلى 35.25 تريليون ين. وازداد فائض السفر إلى 790.3 مليار ين، أعلى رقم قياسي يُسجل خلال النصف الأول من العام، مقابل 727.7 مليار ين قبل عام، بينما واصلت اليابان الاستفادة من الزيادة المفاجئة في عدد الزوار الأجانب للبلاد.



## الدول النفطية ملتزمة باتفاق تقليص الإنتاج

ذكرت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أمس الثلاثاء أن البلدان المنتجة للخام من الكارتل وخارجه أكدت أنها لا تزال ملتزمة خفض الإنتاج لوقف انهيار أسعار النفط. وأعلنت اللجنة الفنية التي تضم دولاً في أوبك ومنتجين آخرين ذلك في بيان في ختام مؤتمر استغرق يومين في أبوظبي. وكانت دول أوبك وغيرها من منتجي النفط، قد أكدت في نوفمبر خفض الإنتاج حتى مارس 2018، ما يحد من وفرة المعروض في محاولة لرفع الأسعار بعد انهيارها عام 2014. وأثر انتعاش شهدته بعد الاتفاق، انخفضت أسعار النفط دون 50 دولاراً للبرميل، فقد أنتج بعض المصدرين كميات أكثر من تلك المتفق عليها في إطار اتفاق نوفمبر، ما يثير الشكوك حيال قدرة منظمة أوبك على فرض القرار. لكن الكارتل أعلن أن الدول المشاركة في اجتماع أبوظبي لا تزال ثابتة في التزامها تطبيق الاتفاق الأخير. وأعلنت أوبك الشهر الماضي أن هناك «مجالاً لتحسين» تنفيذ الاتفاق ودعت الدول التي وقعتته إلى «التوصل بسرعة للائتمثال التام». وكانت أسعار النفط قد انخفضت قليلاً قبل اختتام الاجتماع، إلى ما دون العتبة الرمزية البالغة 50 دولاراً للبرميل.





## تيلرسون يبلغ سفراء أمريكا تجنب الحديث عن العودة لاتفاقية المناخ

أظهرت برقية دبلوماسية اطلعت عليها رويترز إبلاغ الدبلوماسيين الأمريكيين بضرورة تفادي الرد على أسئلة من حكومات أجنبية بشأن كم ستستغرق إدارة الرئيس دونالد ترامب حتى تعود إلى اتفاقية باريس للمناخ. وجاء في البرقية التي أرسلها وزير الخارجية ريكس تيلرسون إلى السفارات يوم الجمعة أن على الدبلوماسيين توضيح أن الولايات المتحدة ترغب في مساعدة الدول الأخرى التي تستخدم الوقود الأحفوري. وتنصح البرقية الدبلوماسيين بأنهم إذا وجهت لهم أسئلة مثل «ما هي العملية المتعلقة بدراسة العودة إلى اتفاقية باريس؟» يجب أن يكون ردهم مبهماً على هذا النحو «نحن ندرس عدداً من العوامل، ليست لدي معلومات بشأن طبيعة العملية أو توقيتها». ولم يرد مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية على طلب التعليق بشأن البرقية. وخلال حملته الانتخابية تعهد ترامب بإلغاء اتفاقية باريس قائلاً إنه يعتقد أنها ستكلف الاقتصاد الأمريكي تريليونات الدولارات بينما ستترك دولاً ناشئة مثل الصين من دون قيود. وفي يونيو ترك ترامب الباب مفتوحاً للعودة للاتفاقية إذا حدث تغيير في بنودها. وقال الرئيس الأمريكي إن الولايات المتحدة «ستبدأ في التفاوض وسنرى إن كنا سنستطيع صياغة اتفاق عادل». وتوضح توجيحات وزارة الخارجية الأمريكية أنه حتى الآن «لا توجد خطط للسعي للعودة إلى اتفاقية باريس أو تعديل نصها» لكنها أضافت أن «الرئيس صادق في التزامه بالبحث عن مسار للعودة يضع في الحسبان مخاوفه على النمو الاقتصادي الأمريكي وأمن الطاقة». وقالت البرقية «المبادئ الجديدة ستتيح (للولايات المتحدة) مرونة للموافقة على قدر كبير من مشروعات الطاقة بحسب الحاجة ومنها توليد الكهرباء باستخدام وقود أحفوري نظيف وكفء و(مصادر) طاقة متجددة».



## ضوء أخضر للجيش الأمريكي لإسقاط طائرات موجهة يملكها أفراد

أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاجون) قراراً يسمح لقواعد الجيش الأمريكي بإسقاط أو تدمير طائرات من دون طيار يملكها أفراد في حالة طيرانها فوق أبنية عسكرية أو بالقرب منها. وكشف متحدث باسم الوزارة أن القرار التوجيهي صدر في الرابع من أغسطس. وقال المتحدث إن التفاصيل المحددة للقرار مصنفة على أنها سرية. وجاءت الخطوة بعد أيام من إصدار الجيش الأمريكي أمراً لقواته بوقف استخدام الطائرات من دون طيار التي صنعتها شركة «دي جي إي» الصينية بسبب مزاعم «قابلية التعرض لمخاطر إلكترونية». وفي إبريل الماضي، حظرت السلطات الأمريكية تحليق طائرات شخصية موجهة في نطاق 122 متراً من منشآت تابعة للجيش الأمريكي. وأعلنت هيئة الطيران الفيدرالية آنذاك أن كل من يخالف ذلك يعرض نفسه لعقوبة مالية واحتمال اتهامه جنائياً. وتوقعت الهيئة امتلاك هواة استخدام الطائرات الموجهة في الولايات المتحدة ما يزيد على 3.5 مليون طائرة موجهة بحلول عام 2021. وأثار تزايد شعبية هذه التكنولوجيا مخاوف بشأن الخصوصية والسلامة. وثمة حالات أقدم فيها مواطنون بالفعل على إسقاط طائرات موجهة كانت تحلق فوق ممتلكاتهم. ويهدف القرار التوجيهي الجديد إلى توضيح الخطوات التي يمكن أن يتخذها الجيش، وتحذير المجتمعات المحلية من الإجراءات المضادة المحتملة. وقال جيف ديفيس، الضابط بالبحرية الأمريكية، في بيان مكتوب «نحتفظ بحق الدفاع عن أنفسنا وعندما يتعلق الأمر بطائرات موجهة تطير فوق منشآت عسكرية، فإن هذا القرار التوجيهي الجديد يعطينا القدرة على اتخاذ إجراء لوقف هذه التهديدات». وأضاف أن القرار يتضمن «تعقب وإعطاب وتدمير» هذه الطائرات. وكان الحظر الذي أصدره الجيش الأمريكي بشأن الطائرات الموجهة من نوع «دي جي إي» قد نشر أول مرة في الثاني من أغسطس على موقع «إس يو إيه إس» الإخباري. وقال متحدث باسم شركة «دي جي إي» التي تعد من أكثر العلامات التجارية مبيعاً في هذا المجال «لا نسوق منتجاتنا إلى مستخدمين عسكريين، وإذا اختار أفراد في الجيش شراء واستخدام منتجاتنا بوصفها أفضل وسيلة لأداء مهامهم، فنحن لا نعرف من هم وماذا سيفعلون بها».